

## الدلالات السياسية لجريمة دبي

### المصري اليوم

بقلم د.حسن نافعة ٢٠٠٨/٩/٧

حين أصدر النائب العام في مصر، المستشار عبد المجيد محمود، قرارا يحظر نشر أي شيء يتعلق بالتحقيقات الجارية في جريمة قتل ارتكبت يوم ٢٨ يوليو الماضي، بدا لي قراره هذا غير مفهوم وغير مبرر، رغم حقه الكامل في إصداره.

فالجريمة وقعت علي أرض دولة أخرى، هي دولة الإمارات العربية المتحدة، والضحية مواطنة لبنانية لا تحمل الجنسية المصرية وتعمل مطربة لم يسبق لي سماع اسمها قبل (عذرا علي جهلي الفاضح بمطربات هذه الأيام). لذا لم يكن غريبا أن تنطلق شائعات تؤكد أن الدافع وراء القرار ضغوط سياسية استهدفت حماية شخصية اقتصادية مصرية كبيرة متهمه في القضية.

ولأن الدولتين الأخرين المعنيتين بالقضية، أي الدولة التي ارتكبت فيها الجريمة والدولة التي تحمل الضحية جنسيتها، لم تقوما بحظر النشر، فقد أضفي قرار النائب العام المصري مزيدا من الإثارة علي القضية وحولها إلي مادة إعلامية خصبة متاحة لكل من يطلبها.

لم يدم قرار حظر النشر، والذي لم يسر في الواقع إلا علي وسائل الإعلام المصرية دون غيرها، طويلا لحسن الحظ. فقد تكشف وقائع وتفاصيل الجريمة بسرعة مذهلة، وأفضت التحقيقات إلي توجيه الاتهام إلي شخصين لا شريك لهما، الأول: ضابط أمن مصري سابق اسمه محسن السكري، اتهم بارتكاب جريمة القتل مع سبق الإصرار والترصد.

والثاني: هشام طلعت مصطفى، رئيس مجلس إدارة شركة الإسكندرية للاستثمار العقاري (مجموعة طلعت مصطفى) ووكيل لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشوري الذي اتهم بالتحريض علي القتل وتسهيل ارتكاب الجريمة. وكان من الطبيعي، فور انتهاء التحقيقات، أن يصدر النائب العام المصري بيانا يبرر أسباب صدور قرار حظر النشر ويعلن فيه إحالة المتهمين، واللذين سبق إلقاء القبض عليهما في مصر، إلي المحكمة الجنائية.

وبوسعنا، استنادا إلي معلومات تداولتها الصحافة العربية بكثافة خلال الأسابيع الأربعة السابقة وتضمنها بيان النائب العام عقب انتهاء التحقيق مع المتهمين، عرض تطور مراحل القضية-المأساة علي النحو التالي:

١- سوزان تميم فتاة جميلة جدا، وطموح إلي أبعد حد، ولديها مواهب غنائية تم اختبارها في استوديو الفن الذي تخرجت منه عام ٩٦ وعندما بدأت تضع قدميها علي سلم الشهرة قررت ترك زوجها الأول، علي منذر، وهربت إلي باريس لتلتقي هناك برجل أعمال ومنتج لبناني اسمه عادل معتوق ساعدها علي العودة إلي لبنان، وسعي لإتمام طلاقها من زوجها الأول، ثم تزوجها.

٢- بدأت تظهر خلافات مع زوجها الثاني، يبدو أن والدها أصبح طرفا فيها بشكل أو آخر، قررت سوزان علي إثرها أن تهرب إلي القاهرة. وهناك أقامت في شقة مستأجرة قبل أن تنتقل للإقامة في جناح خاص في فندق فورسيزونز يملكه هشام طلعت مصطفى، رجل الأعمال المصري الذي توثقت علاقتها الشخصية والأسرية به، فسعي لتطليقها من زوجها.

٣- رفض معتوق إتمام الطلاق من سوزان، وتعرض للضرب في حادث في القاهرة ثم لمحاولة اغتيال في لبنان وتقدم ببلاغات يتهم فيها زوجته وهشام طلعت مصطفى بالشروع في قتله ليخلو لهما الجو ويتزوجا.

٤- جرت محاولات لتسوية الخلاف، وحضر معتوق إلي القاهرة، وعقدت جلسة مصالحة في فندق

سميراميس تم فيها الاتفاق علي أن يدفع هشام طلعت لمعتوق مبلغ ٢.٢ مليون دولار في مقابل تطبيق سوزان، ووافق معتوق بشرط أن تعترف سوزان باستمرار زواجهما أولاً قبل إتمام الطلاق.

وحين رفضت سوزان تنفيذ هذا الشرط، قام معتوق بتدبير مكيدة لوالدها حيث أهدى له ساعة باهظة الثمن بداخلها كوكاكين تسببت في القبض عليه، وتدخل هشام مستخدماً نفوذه لإنقاذ والد سوزان وإخراجه من السجن، وتحمل مبالغ مالية كبيرة مقابل ذلك.

٥- بدأت بوادر توتر في العلاقة بين هشام وسوزان بسبب تردد اسمهما معا في قضايا مختلفة، حيث توالى المذكرات الصادرة عن القضاء اللبناني للقبض علي سوزان واستدعاء هشام للشهادة، فقررت سوزان الهرب إلي لندن وهناك تعرفت علي العراقي رياض العزاوي، بطل العالم في «الكيك بوكسينج»، وتردد أنه تزوجها، فجن جنون هشام طلعت وقرر أن ينتقم منها.

ولأن سوزان لم تحس بالأمان في لندن، فقد قررت في نهاية المطاف أن تستقر في دبي، وقيل إن ذلك تم تحت حماية شخصية إماراتية كبيرة ومسؤولة.

٦- طلب هشام طلعت من محسن السكري، الضابط السابق في أمن الدولة والذي يعمل موظفاً مسؤولاً عن الأمن في إحدى شركاته، وضع خطة لقتل سوزان ووافق محسن علي القيام بذلك مقابل مليوني دولار، تم دفعها نقداً ومقديماً، وتولي هشام تدليل أي صعوبات اعترضت هذه الخطة، بما فيها تسهيل حصوله علي تأشيرات الدخول ونفقات الانتقال والإقامة في لندن ثم دبي. وحاول في لندن وفشل، ثم حاول في دبي ونجح.

٧- احتاط محسن السكري لنفسه، حتي لا «يشيل» القضية وحده إذا انكشف أمره، وقام بتسجيل أربع مكالمات تثبت تورط هشام سلمها للنائب العام في مصر.

لا أقصد هنا إصدار حكم علي متهم، هو بالقطع بريء حتي تثبت إدانته من جانب قضاء لا يملك سواه حق الإدانة أو التبرئة، ولا أقصد حتي مناقشة الأبعاد الأخلاقية أو الدينية لقضية تعكس بوضوح حالة انحطاط عام في القيم والسلوك بدت رائحته تفوح بشدة في الآونة الأخيرة، خاصة في أوساط معينة. ما يعني هنا في المقام الأول هو التوقف عند بعض ما أفصحت عنه جريمة دبي من دلالات تتعلق بالعلاقة بين المال والسياسة في مصر، والتي تجلت من خلال:

١- شخصية المحرض علي ارتكاب الجريمة وممولها وهو المتهم الرئيسي في تقديري. فليس بوسع أحد أن ينكر أن هشام طلعت مصطفى هو أحد أركان النظام ودعاماته الأساسية علي الصعيدين الاقتصادي والسياسي. فهو رجل أعمال كبير مقرب من النظام، وعضو بارز في المجلس الأعلى للسياسات (ويقال إن ترتيبه الثالث في الحزب من حيث النفوذ، ويأتي بعد جمال مبارك وأحمد عز مباشرة)، وهو أيضاً وكيل للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشوري. فسلوكه في هذه القصة لا يعكس مأساة شخص بقدر ما يعكس جبروت طبقة.

٢- شخصية المتهم بالقتل والذي لم يكن في الواقع سوي أداة ووسيلة. فنحن هنا أمام ضابط أمن سابق لا يكشف دوره في هذه الجريمة عن مأساة فرد بقدر ما يكشف بشكل أو آخر عن مأساة طبقة بأسرها. فالخلل الاقتصادي والاجتماعي الذي أصاب البلاد وطحن الطبقة المتوسطة غذي تطلعات غير مشروعة ودفع حتي برجال أمن يقاسي معظمهم شطف العيش بمجرد الإحالة للمعاش، لوضع أنفسهم في خدمة مصالح خاصة لا علاقة لها بالمصلحة العامة.

٣- الدور المفضوح الذي لعبه الإعلام الرسمي للتستر علي الجريمة وتغطية المتهمين. فقد قام برنامج «صباح الخير يا مصر» وبرنامج «البيت بيتك» باستضافة هشام طلعت حتي بعد طلب الانتربول إلقاء القبض عليه، وهو أمر لا يمكن تصور حدوثه بدون تعليمات أو أوامر عليا.

وإذا كان توجيه الاتهام رسمياً إلي المتهمين وإحالتهم للمحكمة الجنائية يحسب في النهاية لصالح القضاء المصري عموماً، ولصالح المدعي العام علي وجه الخصوص، إلا أن هذا الجانب من الحقيقة لا يجب أن يخفي جوانب أخرى ربما تكون أكثر أهمية. فقد توافرت عوامل خارجية أدت إلي غل يد السلطات الرسمية في مصر

وحالت في النهاية دون تمكينها من تقديم الحماية اللازمة لرموز الفساد مثلما اعتادت دائما.

من هذه العوامل: وقوع الجريمة علي أرض دولة أخرى، وارتباط الضحية وزوجها، وهو من رجال المال والأعمال أيضا، بأوساط سياسية عربية نافذة ومؤثرة. لذا لم يكن مستغربا أن تميل موازين القوي في النهاية لصالح حسم القضية في اتجاه التضحية، مؤقتا، بهشام طلعت مصطفى.

إن ملايسات القضية ووقائعها تفضح، في تقديري، عن وجود علاقة آثمة بين المال والسياسة راحت تقوي في الأونة الأخيرة إلي أن تحولت إلي قنبلة موقوتة تهدد المجتمع كله بالانفجار.

فالمتهمان في هذه القضية ليسا مجرد شخصين عاديين ارتكبا أخطاء ناجمة عن نزوة بشرية في لحظة ضعف إنساني، وإنما يمثلان شريحتين اجتماعيتين ينم سلوك أحدهما عن إحساس مفرط وفاجر بالقوة، ما كان له أن يستشري لولا هذا التحالف القائم الآن بين الفساد والاستبداد، وينم الآخر عن انهيار قيم وتقاليد الطبقة الوسطي في مصر. فكيف يمكن فض هذا التحالف الأثم والذي تحول إلي ما يشبه الزواج الكاثوليكي؟ تلك هي المسألة